



## تداعيات القصف الجوي الفرنسي لقرية ساقية سيدي يوسف 1958 على السياسة الأمريكية تجاه الثورة الجزائرية

من إعداد: أ.د. معمر العايب  
جامعة تلمسان

### مقدمة:

بعد أربع سنوات من اندلاع الثورة الجزائرية أدركت الولايات المتحدة الأمريكية، حجم الضرر الذي لحق بمصالحها في منطقة المغرب العربي، جراء ضعف مؤسسات الجمهورية الفرنسية الرابعة أمام الثورة الجزائرية وصداها المتصاعد في المحافل الدولية وبين أروقة هيئة الأمم المتحدة، في ظل غياب حلول فرنسية ناجعة لتسوية القضية الجزائرية، وتمسك فرنسا بالخيار العسكري في القضاء على الثورة الجزائرية وخنقها داخل القطر الجزائري، الذي أثبت مع الوقت عدم نجاعته نظرا لأسلوب الحرب المعتمد من قبل فرق جيش التحرير الوطني في إطار ما يعرف بحرب العصابات، التي أنهكت فيالق الجيش الفرنسي خاصة في المناطق الحدودية الشرقية - الحدود التونسية الجزائرية - ودفعت بالقيادة العسكرية الفرنسية إلى التهور في اتخاذ قرار غير مدروس العواقب وهو قصف قرية ساقية سيدي يوسف الأهلة بالسكان في يوم مصادف لسوق أسبوعي بحجة حق التمتع لفرق جيش التحرير داخل التراب التونسي، هذا الحادث سيكون له دون شك تداعيات على تطور الأوضاع في كامل المنطقة، ومحطة تحول للكثير من القوى الكبرى على غرار الولايات المتحدة الأمريكية في تغيير سياستها تجاه المنطقة بشكل عام و تجاه الثورة الجزائرية بشكل خاص، هذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا المقال.

لقد أصبحت القضية الجزائرية محل اهتمام كبير لدى الإدارة الأمريكية خصوصا بعد أن استطاعت جبهة التحرير الوطني إقناع الحكومة التونسية، بضرورة تأسيس قواعد خلفية للثورة الجزائرية فوق التراب التونسي، هذا مع تزايد الاشتباكات بين جيش التحرير الجزائري و الجيش الفرنسي على الحدود الجزائرية التونسية ابتداء من صائفة عام 1957، لذلك فإن الحرب التي خاضتها فرنسا في الجزائر منذ عام 1954<sup>1</sup>، أصبحت حقيقة ملموسة في تأثيرها على الأوضاع الداخلية لكل من تونس والمغرب الأقصى، الأمر الذي جعل الإدارة الأمريكية تدرك هذه الحقيقة، وتسارع إلى حماية أنظمة تعتبرها حليفة للغرب والرأسمالية، في حين كانت فرنسا تعتبر هذه الأنظمة هي من توفر القواعد خلفية للثورة الجزائرية وبالتالي فإنها تهدد وجودها في الجزائر.

### 1- الموقف الأمريكي من العدوان الفرنسي على قرية سيدي يوسف 8 فيفري 1958

العربي، المدعمة من طرف مصر وباقي الدول العربية، ومعززة عسكريا و ماليا من طرف الإتحاد السوفيتي...<sup>3</sup>، وتضامنت الإدارة الأمريكية مع تونس حيث أدرجت أزمة أحداث القصف الجوي الفرنسي للقرية الحدودية ساقية سيدي يوسف في إطار الحرب الباردة بين الشرق مع الغرب ومواجهة خطر الشيوعية العالمية.

اعتبرت أزمة الساقية بمثابة قناة سويس جديدة خمسة عشر شهر بعد حدوثها، وقال فوستر دالاس في مكالمة هاتفية مع الرئيس إيزنهاور يوم 9 فيفري: (...إن

أمام هذا الوضع المشحون في المنطقة أبلغت الإدارة الأمريكية كل الأطراف عن رغبتها في التدخل لحل القضية الجزائرية<sup>2</sup>، وفي هذا الإطار علق جون ف. دالاس عن هذه الأحداث قائلا: (...إن السياسة المتبعة من طرف فرنسا في الجزائر، ستجر كل المنطقة إلى حرب تشمل كل المغرب العربي بداية من تونس ثم المغرب الأقصى وليبيا وستجد فرنسا نفسها داخل حرب مع كل دول المغرب



إن خطورة الأوضاع في منطقة المغرب العربي خصوصا بعد تأزم العلاقات الفرنسية التونسية، عقب التطورات الحاصلة على الحدود الجزائرية التونسية وارتباطاته مع القضية الجزائرية، دفعت الحكومة الفرنسية إلى الاعتداء على السيادة التونسية، بضرب أراضيها حيث تعرضت قرية ساقية سيدي يوسف الحدودية إلى هجوم جوي عنيف من طرف سلاح الجو الفرنسي، ومن نتائجه المباشرة سقوط العديد من الشهداء الأبرياء<sup>8</sup>، وحسب التقارير الأمريكية فإن عملية العدوان على قرية الساقية، لم تكن خطأ عسكريا اقترفته السلطات الفرنسية وإنما كانت حكومة فيليكس غايار على علم مسبق بذلك وكان العدوان مرخص له من طرف إدارة روبر لاكوست الحاكم العام للجزائر، وحتى من طرف وزير الدفاع الفرنسي جاك شبان دلماس Jacques chaban delmas ومن طرف مجلس الوزراء الفرنسي<sup>9</sup>.

وضع العدوان الفرنسي على الساقية الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في وضع حرج، فتونس تعتبر بالنسبة للجيش الفرنسي قاعدة إستراتيجية في تطويق ومراقبة نشاط جيش التحرير الوطني، وفي نفس الوقت فإن قيادة الثورة الجزائرية لا تريد أن تصبح تونس جزء من الإستراتيجية العسكرية الفرنسية لمحاصرتها، لذلك لم يكن بورقيبة قادرا على اتخاذ موقف الحياد وهو يشعر أن تحقيق التحرير الشامل لتونس وتحقيق السيادة أصبح مرتبطا بتطور الحرب في الجزائر، وهذا ما جعله يعلن مباشرة بعد وقوع العدوان على الساقية، مطالبة بتصفية القواعد العسكرية الفرنسية في تونس و الإخلاء التام للأقاليم التونسية من القواعد الفرنسية دون استثناء.

نتيجة لهذا العدوان أصدر بورقيبة قرارا بغلق خمسة مكاتب قنصلية وطرده المزارعين الفرنسيين في الأراضي المجاورة للحدود الجزائرية، وقرر رفع عريضة احتجاج لمجلس الأمن لاستنكار هذا الهجوم وطلب من واشنطن أن تقف إلى جانبه للضغط على فرنسا للدخول في مفاوضات مع الجزائريين لوقف الحرب في الجزائر، إذ قال لمستشار الرئيس إيزنهاور لشؤون إفريقيا الشمالية

قنبلة مدينة مفتوحة يوم سوق أسبوعية، وتقتيل نساء وأطفال، هي قضية قذرة.... وأنه لا يرى حقيقة مآل كل ذلك بالنسبة إلينا، إن الفرنسيين أظهروا عجزهم في إدارة الوضع في شمال إفريقيا، ونحن بدأنا نرسم سبيلا مع أناس من المغرب وتونس، راغبين أن يكونوا من جانب الغرب.... إن الوضع أصبح غير مراقب من قبل الفرنسيين، فالعداء الجزائري اتسع إلى تونس، وإذا لم يوجد حل لهذا النزاع، فقد نخسر تونس، ليبيا، والمغرب وكل الدول الإسلامية وجنوب الاتحاد السوفيتي..<sup>4</sup>.

كانت مبادرة أمريكا في دعم الأنظمة العربية- مبدأ إيزنهاور-، التي تعتبرها حليفة للغرب الرأسمالي وعلى رأسها تونس برئاسة الحبيب بورقيبة، تجسد في تقديم الدعم العسكري لها والذي استفادت منه تونس ما بين شهري أكتوبر ونوفمبر عام 1957، وكان هدف أمريكا من دعمها العسكري لتونس هو تمكينها من تحقيق استقرارها السياسي تحت حكم النظام البورقيبي وإثبات نيتها في ربط علاقات صداقة مع هذا النظام.

إن السياسة المعتمدة من طرف الرئيس بورقيبة المعادية للاستعمار والمعسكر الشيوعي، هي التي جعلت تونس تشكل بالنسبة للإدارة الأمريكية موضوعا هاما لمصلحتها الخاصة، وآمالا لمشاريع أمريكية مستقبلية في منطقة المغرب العربي<sup>5</sup>، وفي بلدان العالم الثالث حيث أصبحت تونس نموذجا لنجاح الرأسمالية وقطبا لاجتذاب بقية الدول نحو التقدم وانتهاج النظام الرأسمالي كمنظومة سياسية واقتصادية للنظم الحكم<sup>6</sup>.

يضاف إلى ذلك الأهمية الاستراتيجية لمنطقة المغرب العربي ككل، من وجهة نظر الدفاع عن أوروبا<sup>7</sup>، أدى هذا الإجراء إلى رد فعل فرنسي عنيف على الإدارة الأمريكية، حيث استنكرت الدعم الأمريكي لتونس على اعتبار أنها فتحت قواعد خلفية لجيش التحرير الجزائري فوق أرضها للقيام بعمليات عسكرية ضدها، وهذا ما دفعها في الوقت نفسه إلى مطالبة الحكومة الأمريكية بالإجابة على استفساراتها، وطلبت توضيحات حول قضية المساعدات العسكرية الموجهة إلى تونس.



عددها الصادر 18 فيفري 1958 في قولها: (...لم يهدف العدوان الفرنسي على القرية الحدودية إلى ملاحقة فرق جيش التحرير الجزائري، داخل التراب التونسي أو معاقبة الحكومة التونسية على تعاطفها مع الثورة الجزائرية، بقدر ما أرادوا التعبير عن عدم رضاهم من السياسة الأمريكية في شمال إفريقيا والعلاقات الأمريكية التونسية المشبوهة في نظر الفرنسيين...)<sup>12</sup>.

إن سبب الخلاف يعود إلى شهر نوفمبر 1957 عندما انسحب الوفد الفرنسي من مؤتمر الحلف الأطلسي، وهذا احتجاجا على التصرف الأمريكي البريطاني بعد تسليمهم شحنة من الأسلحة إلى تونس، حيث رأى الفرنسيون أن هذه الأسلحة ستصبح في متناول الثوار الجزائريين المتواجدين فوق التراب التونسي، وعليه نلاحظ أن أي تسوية للنزاع الفرنسي- التونسي كان عليها أن تأخذ المسألة الجزائرية بعين الاعتبار، بعبارات أخرى أصبحت الإدارة الأمريكية لأول مرة متورطة بشكل مباشر في الحرب الجزائرية، ولقد أوضح الرئيس بورقيبة أسباب العدوان الفرنسي على القرية الحدودية في منظوره الخاص في استجواب له مع مراسل جريدة لوموند الفرنسية حيث قال: (...للتوصل إلى حل للمسألة من جذوره علينا أن نتناول بالبحث المسألة الجزائرية...)<sup>13</sup>.

### 3- سيناريوهات حل المسألة الجزائرية حسب المنظور الأمريكي.

إن التخوفات التي أصبحت تثيرها الإدارة الأمريكية حول تدهور الوضع في الجزائر دلت على تحول جديد في سياستها تجاه المسألة الجزائرية ففي تصريح (لواتر ليبمان) قال: (...إن الأحداث في شمال إفريقيا كانت تخص الولايات المتحدة الأمريكية، ليس لأن الأسلحة أمريكية قد استعملت في العدوان الفرنسي على الساقية، ولكن لأن شمال إفريقيا الذي يحتل أهمية خاصة للولايات المتحدة الأمريكية، أصبح تحت تهديد امتداد الحرب الجزائرية، و عليه فإنه يصبح من المستحيل على الولايات المتحدة الأمريكية أن لا تتدخل.... إن الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكنها من جهة أن تزود الحكومة الفرنسية بالأسلحة و

روبير مورفي: (...إن نهاية سريعة لحرب الجزائر ستحمي شمال إفريقيا من فيروس الشيوعية...)<sup>10</sup>.

إن الاعتداء الفرنسي على السيادة الترابية التونسية جعل الإدارة الأمريكية تدرك مدى ضعف السياسة الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية، بل وعجزها في إيجاد حلول سلمية لها من خلال اعتمادها على القوة العسكرية من جهة وسياسة الكرسي الشاغر في أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة من جهة ثانية، هذا التطور الخطير في العلاقات التونسية الفرنسية، دفع الحكومة التونسية إلى المطالبة بردع الخطر الفرنسي، من خلال تدخل الأمم المتحدة في حل المشكل الحدودي وهو ما سمح مرة أخرى للإدارة الأمريكية من عرض وساطتها لحل الخلاف التونسي- الفرنسي، في إطار ما عُرف بمهمة (المساعي الحميدة)، والذي أعلن عنه رسميا المكلف بقضايا الشرق الأوسط ريتشارد جيمس هذه الوساطة قبل بها الرئيس التونسي بورقيبة وبالتالي تخطى عن فكرة تدويل المشكل الحدودي.<sup>11</sup>

### 2- مهمة المساعي الحميدة بين حل الخلاف التونسي الفرنسي وتدويل القضية الجزائرية 1958

إن مهمة المساعي الحميدة كانت تعني رسميا الأزمة الفرنسية-التونسية والمتعلقة بخرق الحدود دون إثارة القضية الجزائرية، أي حافظت لفرنسا على حقوقها في متابعة وملاحقة المجاهدين بالأراضي التونسية، دون تدويل الأزمة حتى لا تكون هناك فرصة لتدويل القضية الجزائرية، ولم يعجل العدوان الفرنسي على القرية الحدودية تدويل القضية فحسب، بل عكس كل التوقعات حيث ساهم في إظهار الخلاف الفرنسي الأمريكي إلى العلن، وكان العدوان أيضا حافزا للإدارة الأمريكية للتدخل كطرف هام في أزمة شمال إفريقيا.

إن الدور الجديد للإدارة الأمريكية أصبح ظاهرا منذ أن عرضت إدارة الرئيس إيزنهاور مساعيها الحميدة رفقة بريطانيا لحل الخلاف الفرنسي-التونسي، فتاريخ 17 فيفري 1958 - و هو تاريخ الإعلان عن المساعي الحميدة-، كان بمثابة نقطة تحول في السياسة الأمريكية اتجاه منطقة المغرب العربي، على حد تعبير جريدة النيويورك تايمز في



وبعد اللقاء الذي جمع بورقيبة بمبعوث الإدارة الأمريكية روبر مورفي بعث هذا الأخير برأيه إلى واشنطن حيث يرى: (... بأن تقبل فرنسا بسحب قواتها من تونس ما عدا بنزرت، لأن تواجد القوات الفرنسية على التراب التونسي لا يتماشى وسيادة هذه الأخيرة و فرنسا لا تستطيع أن تحافظ على قاعدة بنزرت البحرية إلا إذا سحبت قواتها من بقية التراب التونسي...) <sup>17</sup>.

وتبعا لنفس الجهود وجه الرئيس الحبيب بورقيبة خطابا إلى الرئيس إيزنهاور <sup>18</sup>، نشرت فحواه جريدة نيوزويك جاء فيه بالخصوص: (... أنا مع الغرب ولن أقبل أبدا بإعانة من جمال عبد الناصر أو من الإتحاد السوفيتي ولكنني لن أضمن لكم ما يمكن أن يفعله الشعب التونسي، إذا ما ازداد الوضع تأزما ورفضت الولايات المتحدة الأمريكية وسائر بلدان العالم الاستجابة لمطالبتي العاجلة في خصوص تقديم الإعانة الاقتصادية لتونس وإنهاء الحرب الجزائرية...) <sup>19</sup>.

في خضم هذا الأحداث بدأت تتحرك الدبلوماسية الأمريكية والبريطانية واقترحتا على فرنسا وتونس وساطة بقيادة أمريكية وبريطانية وقد ضبطت الحكومة الفرنسية منذ البداية مهمة الوساطة الأمريكية البريطانية في ثلاث نقاط أساسية:

- وضعية الجنود الفرنسيين بتونس.
- مراقبة الحدود الجزائرية التونسية.
- استئناف المفاوضات الثنائية حول النزاع الفرنسي التونسي وخاصة فيما يتعلق بالقوات الفرنسية الموجودة على التراب التونسي

كانت تعني مهمة المساعي الحميدة بالنسبة لفرنسا هو الاحتفاظ بقواتها في بنزرت وعودة العلاقات بين تونس وفرنسا وأما في رأي الحبيب بورقيبة، فلا بد أن تتسع مهمة المساعي الحميدة لتشمل القضية الجزائرية <sup>20</sup>، ولقد كانت الإدارة الأمريكية على علم بعمق الخلاف الفرنسي- التونسي لذلك رأت أنّ الخلاف يمكن تسويته في إطار إقليمي واسع بإنشاء أحلاف إقليمية، من خلال إقامة حلف متوسطي، تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية -توسيعا لنفوذها في المنطقة-، ويضم بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا واليونان

العملة الصعبة، ومن جهة أخرى تزعم أن الحرب في شمال إفريقيا لا تهمها...) <sup>14</sup>.

### 3-1- دعم أمريكا لمشروع اتحاد فيدرالي مغاربي مرتبط مع فرنسا:

**دور الرئيس بورقيبة في الترويج للمشروع:** اعتبر تاريخ 8 فيفري 1958 نقطة تحول في السياسة الأمريكية تجاه شمال إفريقيا وبالتالي كانت ذات دلالة لتحول هام في السياسة الأمريكية تجاه القضية الجزائرية، رغم الإدعاء الرسمي بأن الحرب الجزائرية هي مسألة فرنسية داخلية لم يكن بمقدور الإدارة الأمريكية أن لا تتدخل في شأن القضية الجزائرية بعد أن أصبحت تونس و المغرب الأقصى مهددين بامتداد الثورة إليهما، وفتح العدوان الفرنسي على الساقية المجال واسعا، لواشنطن للتدخل المباشر في حرب الجزائر، وفي هذا الإطار صرح جون ف.دالاس قائلا: (... إن واشنطن سوف تبلغ باريس بأن الولايات المتحدة الأمريكية، سوف تفعل كل ما تستطيع من أجل المحافظة على شمال إفريقيا من أجل أمن الغرب...) <sup>15</sup>.

ففي المرحلة الأولى من سياستها في المنطقة كانت واشنطن تأمل لعب دور هام في حل القضية الجزائرية، حسب ما اقترحه الرئيس بورقيبة وهو إقناع فرنسا أن تستجيب لوقف إطلاق النار في الجزائر، وفتح المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني في إطار مؤتمر دولي تحضره كل من تونس، المغرب، ليبيا، والولايات المتحدة الأمريكية هدفه منح الاستقلال الداخلي للجزائر، وفي حالة رفض فرنسا فإن أمريكا ستوقف الدعم عن فرنسا في دورة هيئة الأمم المتحدة، عند احتجاج تونس عن سياستها كما ستبني أمريكا سياسة نشطة من أجل الدعم الاقتصادي والعسكري لكل من تونس والمغرب، وهذا في نظر بورقيبة سيعرض المصالح الفرنسية للخطر، في المنطقة جراء التأثير الأمريكي <sup>16</sup>، وضمن هذه الرؤية شرح الرئيس الحبيب بورقيبة لمحاوره روبر مورفي قائلا: (...إنني لست محايدا في هذا الصراع لأن وقوفي إلى جانب الثورة الجزائرية سيجعلها دائما قريبة من الغرب وأما فيما يتعلق بوجود الجيش الفرنسي بتونس، فإنني أطلب بانسحابه بلا شروط وفي أقرب وقت ممكن...)



الوطني وكان ذلك لأول مرة منذ تدويل المسألة الجزائرية عام 1955.

في نفس السياق تلقى السفراء الأمريكيون في العديد من الدول أمرا من حكومتهم يُخوّل لهم الدخول في اتصالات مع ممثلي جبهة التحرير الوطني في الخارج، وهذا يدل أن الإدارة الأمريكية أدركت أن مزاعم حليفتها فرنسا في القضاء على الثورة واسترجاع الأمن داخل الجزائر، مجرد أكذوبة وبالتالي لابد من محاولة كسب ممثلي الشعب الجزائري قبل الوصول إلى الاستقلال، حتى لا تسقط الجزائر في كف الشيعوية وتصبح بالتالي خطر يهدد مصالحها في منطقة المغرب العربي.

تبين التصريحات المتعاقبة لسانة الأمريكان بأنهم كانوا يميلون إلى دعم تكتل جهوي شمال إفريقي، يعادل ذلك الذي بدأ يظهر في أوروبا من اتحادات وفدراليات قومية، بدلا من خيار الاستقلال التام الذي كانت تنادي به الثورة الجزائرية، حيث نجد مثلا ذلك في تصريح لنائب وزير الخارجية المكلف بالشؤون الإفريقية **جيمس ك. بنفيلد**، حيث أنه يفكر في صيغة تشبه فيدرالية شمال إفريقيا أو المغرب العربي الكبير بما يتناسب والقرارات التي صدرت عن مؤتمر طنجة 1958.<sup>24</sup>

في ظل اشتداد الحرب الباردة بين المعسكرين وظهور دول العالم الثالث كتكتل جديد قررت الولايات المتحدة الدخول في لعبة سياسية جديدة اتجاه القضية الجزائرية، التي أصبحت تشغل بال واشنطن وجاءت هذه السياسة كنتيجة لمعارضة ديغول للمشاريع والمخططات الأمريكية في المنطقة حيث أصبحت الإدارة الأمريكية تستعمل نفوذ أصدقائها التونسيون ضغطا على جبهة التحرير الوطني للرضوخ إلى توجيهاتها.

إن هذه السياسة الجديدة جاءت نتيجة توصيات تقرير مجلس الأمن القومي المؤرخ في شهر نوفمبر 1959<sup>25</sup> -سبقت الإشارة إليه-، والذي اقترح على الإدارة الأمريكية: (...أن تشجع عبر قنوات ملائمة محادثات بين المجاهدين والحكومة الفرنسية من أجل الوصول إلى وقف إطلاق النار، وإيجاد قوة ثالثة تلعب دور مشابه

وتركيا وتونس والمغرب والجزائر مندمجة بشراكة فرنسية مغاربية، عرض المشروع على رئيس الحكومة الفرنسية **فيليكس غايار**، الذي رآه مناسبا ويسمح حسب اعتقاده بأن تقبل جبهة التحرير الوطنية الجزائرية، بسياسة جديدة وقد اعتقد الوزير الفرنسي أن المشكل الجزائري، يمكن أن يحل بأقل حساسية إذا ما عولج في إطار أوسع ضمن المشاكل الأخرى للغرب في منطقة البحر المتوسط.

نتيجة لموقف ف. غايار من المشروع الأمريكي ازداد وضع الوزير الأول الفرنسي حرجا عندما أتهمه بعض النواب في المجلس الوطني الفرنسي بالضعف أمام المناورات الأمريكية والإنجليزية من أجل تدويل الصراع الجزائري وهذا ما عجل بسقوط حكومته يوم 15 أبريل 1958، من قبل المجلس عقب نقاش حاد أنهى عمل أصحاب المساعي الحميدة<sup>21</sup>، وعجل بانقلاب المتطرفين اليمينيين في باريس، وكان انقلاب 13 مايو 1958 نتيجة مباشرة للعدوان الفرنسي على الساقية والتدخل الأمريكي في معالجة القضية الجزائرية<sup>22</sup>.

إن التدخل الغير المباشر للولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الفرنسية ضد الجزائر، قد انطلق من الحدود الجزائرية التونسية وخصوصا عند عرض وساطتها لحل أزمة الخلاف الفرنسي- التونسي، ثم انتقلت رويدا وبثبات إلى معالجة جوهر المسألة الجزائرية، بما أنها كانت مجبرة على تحمل أكثر مسؤولية النزاع الفرنسي- الجزائري، خصوصا عندما أصبح العالم بأسره قلق بشأن وضع الجزائر، وتزايد عدد البلدان التي اعترفت بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وقيامها بهجوم دبلوماسي ضد فرنسا وحلفائها الغربيين.

لم يكن بوسع الإدارة الأمريكية أن تتجنب التورط في النزاع وقد عبرت عن قلقها حول الوضع في منطقة المغرب العربي، وهذا ما يدعو إلى تصديق الرأي القائل بأن الولايات المتحدة الأمريكية عكس التصريحات المعلنة المؤيدة لفرنسا، كان لها مصلحة راسخة في إنهاء الحرب الجزائرية بطريقة مُرضية<sup>23</sup> هذا ما دفعها إلى مراجعة سياستها تجاه القضية الجزائرية، ففي شهر جانفي 1958 استقبل موظفون سامون في كتابة الدولة الأمريكية، وفدا رسميا عن جبهة التحرير



لأن بورقية فقد ثقة جبهة التحرير الوطني، في مشاريعه وانحيازه بشكل مطلق للغرب وللإدارة الأمريكية بشكل خاص، إن مواقف بورقية من المسألة الجزائرية ومحاولته تجسيد الدور الناطق باسمها مما أدى بقيادة الثورة الجزائرية إلى اعتباره كدمية للاستعمار الفرنسي والامبريالية الأمريكية وفي هذا الإطار اشتكى رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية السيد بن يوسف بن خدة أثناء زيارته للصين لمضيفيه الصينيون من الميولات الغربية للرئيس التونسي الحبيب بورقية وموقفه المعادي للوطنيين الجزائريين حيث قال: (... إننا نعتقد أن بورقية هو تحت ضغط الإدارة الأمريكية لكي يجعلنا نقبل الحكم الذاتي، في حين نحن ننادي بالاستقلال التام..)<sup>28</sup>.

ومساهم في حل المسألة الجزائرية، ويتمثل الطرف الثالث بكل وضوح في الجمهورية التونسية ورئسها الحبيب بورقية...<sup>26</sup>.

الجدير بالذكر أن الرئيس بورقية قد أيد في 15 أكتوبر 1960، المقترحات الخاصة بإنشاء اتحاد بين تونس والجزائر كطريق يمكن من إنقاذ الموقف وليجنب الحرب الباردة في شمال إفريقيا، وحذر بورقية الولايات المتحدة والدول الغربية، من أن التأخر في التحرك سيقود الثوار إلى نقطة اللارجوع بعدها في مفاوضاتهم مع الكتلة السوفيتية، وأضاف أن احتمال التدخل الشيوعي قريب جدا وأن الغرب يخاطر بخسارة الثقة الأدبية فيه.<sup>27</sup>

لكن فيما يبدو أن هذه السياسة قد جاءت متأخرة

## خاتمة

يمكن التأكيد أن تداعيات العدوان الفرنسي على قرية ساقية سيدي يوسف شهر فيفري عام 1958، تكشف بوضوح عن تحول حقيقي في الموقف الأمريكي تجاه سياستها في منطقة المغرب العربي وعلى رأسها القضية الجزائرية، هذا التحول كان نابع من قناعة أساسية تمثلت فيما يلي:

- إدراك أمريكا عجز نظام الجمهورية الفرنسية الرابعة في مواجهته للثورة التحريرية الجزائرية.
- خطر امتداد وتوسع الثورة الجزائرية لتشمل كامل أقطار المغرب العربي خصوصا في ظل وجود تضامن شعبي منقطع النظير بين الشعوب المغاربية.
- خطر زحف النفوذ الشيوعي إلى منطقة المغرب العربي التي كانت ميدان تنافس بين المعسكرين.
- ضمن هذه القنوات انتهت الإدارة الأمريكية إلى تبني مقاربة جديدة في سياستها اتجاه منطقة المغرب العربي، تعتمد أساسا على:
- أولا:** محاولة السعي لحل الخلافات الفرنسية مع تونس والمغرب الأقصى ودعمهما ماليا وعسكريا وتحييدهما عن التأثيرات الشيوعية والقومية.
- ثانيا:** تبلور رؤية أمريكية لحل القضية الجزائرية ضمن تكتل مغاربي فيدرالي مرتبط مع فرنسا ومندمج مع دول الحلف الأطلسي في إطار حلف متوسطي يشمل دول البحر الأبيض المتوسط.

## المراجع والمصادر:

نهائيا، وتم خلالها تحرير الجزائريين المحتجزين والتحق جميع أفراد الكتبية، بالمنطقة الحدودية قرية ساقية سيدي يوسف، للمزيد من التفاصيل انظر:

- المنصف بن فرج، ملحمة النضال التونسي الجزائري من خلال حوادث ساقية سيدي يوسف، المغرب للنشر، تونس، 2002، ص، 22.

1- لقد تلقى الجيش الفرنسي ضربات موجعة عديدة، من طرف فرق جيش التحرير الجزائري، ضد قواعده العسكرية الموجودة على الشريط الحدودي، المتاخم للأراضي التونسية، حيث استطاعت الكتبية الثالثة لجيش التحرير الوطني يوم 20 أكتوبر 1957، بالقاعدة الشرقية تحت قيادة لعياشي حواسنية وعبد الوهاب صوالحية، من شن هجمات متلاحقة على ثلاث قواعد عسكرية فرنسية، وحطمتها



- وانظر أيضا:
- 18-** حول دور الرئيس بورقيبة بالنسبة للقضية الجزائرية يمكن الرجوع إلى:
- Anthony Nutting, Le Role de Bourguiba, Now- York-  
Herald Tribune, 19 Février 1958
- 19-** المنصف بن فرج، المرجع السابق، ص، 212.
- 20-** نفسه، ص، 193.
- 21-** حول فشل مهمة المساعي الحميدة لحل الخلاف التونسي الفرنسي انظر:
- Henri pierre, Washington double échec de la politique de conciliation américaine, le monde, 13/02/1958.
- 22-** المنصف بن فرج، المرجع السابق، ص، 213. و أيضا، الهادي بكوش، الاعتداء الفرنسي على ساقية سيدي يوسف، تر، احمد العايد، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 2008، ص، 52، 56 \* اضطر وزير الخارجية الأمريكي ج.ف.دالاس عقب هذه الأحداث إلى تقديم تصريح أزاح فيه مخاوف فرنسا من أن تحل أمريكا محلها في إفريقيا الشمالية حول الموضوع راجع:
- Le petite Matin –Tunisie, Dalles : Les U.S.A Ne veulent pas prendre la place de France en Afrique, 16/04/1958.
- 23-** عبد الكريم بلخيري، المرجع السابق، ص، 109.
- 24-** انعقد المؤتمر ما بين 27 و 30 ابريل 1958 بمدينة طنجة المغربية وحضرته الأحزاب المغربية الثلاث. فمثل تونس حزب الدستور الجديد ومثل المغرب الأقصى حزب الاستقلال ومثل الجزائر جبهة التحرير الوطني وصدرت عنه ثلاثة قرارات تاريخية هامة تمثلت:
- قرار حول الثورة الجزائرية
  - قرار حول تصفية القواعد العسكرية الأجنبية من المغرب العربي
  - قرار حول إنشاء اتحاد فيدرالي للمغرب العربي
- للمزيد من التفاصيل حول المؤتمر انظر: معمر العايد مؤتم طنجة 1958 رسالة الماجستير، نوقشت بقسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001
- 25-** عبد الكريم بلخيري، المرجع السابق، ص 128.
- 26-** Jean Maurice Herman, pour les Besoins de leur politique arabe ,les américains pressent la France de prendre contact avec le F.L.N, Libération –France-, 19/04/1958.
- 27-** محمد حسنين، الاستعمار الفرنسي، الطبعة الرابعة، مؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 514
- 28-** Mohamed Harbi, les archives de révolution algérienne, les éditions jeune Afrique, paris 1981. , p 522
- 1-** Henri le mire, Histoire militaire de la guerre d'Algérie, ed, Albin Michel, paris, 1982, p195
- 2-** sition d'une France à une autre , le passage de la IV à la V République, éditions bublissud, paris , 1999, p111
- 3-** Irwin M.Wall, Les Etats-Unis et la Grande Bretagne, L'affaire de sekiet sidi Youssef, Revue d'Histoire Diplomatique, ed, Apedone, paris, 1996, p308.
- 4-** الهادي بكوش، الاعتداء الفرنسي على ساقية سيدي يوسف، تر، احمد العايد، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 2008، ص 52 وانظر أيضا :
- journal de geneve, L'Amérique donne encore une chance à la France, le 12/02/1958.
- 5-** معمر العايد، حادثة ساقية سيدي يوسف فيفري 1958، وبداية الاهتمام الأمريكي بالمغرب العربي، حولية المؤرخ، العدد، 3/4، السنة 2005.
- 6-** حول دور بورقيبة في مواجهة مشروع عبد الناصر الوحدوي انظر:
- Georges Lamy Pereire, Les américains considèrent Bourguiba comme le contrepoids de Nasser, le combat, 15/02/1958.
- 7-** لمياء بوقريوة، العلاقات الجزائرية التونسية، 1954-1962، أطروحة دكتوراه، نوقشت بقسم التاريخ، جامعة وهران، 2006، ص 243.
- 8-** حول حجم الخسائر وعدد ضحايا هذه المجزرة راجع: المنصف بن فرج، المرجع السابق، ص، 395
- 9-** Irwin M.Wall, les Etats-Unis et la grande Bretagne..., op.cit, p308
- 10-** لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص، 244.
- 11-** Hartmut , la guerre d'Algérie..., op.cit, p112.
- 12-** عبد الكريم بلخيري العلاقات الجزائرية الأمريكية (1954-1980)، (تر)، سمير حشاني، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص، 106.
- 13-** نفسه، ص، 109.
- 14-** نفسه، ص، 109.
- 15-** لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص، 244.
- 16-** لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص، 245.
- 17-** Irwin M.Wall, les Etats-Unis et la grande Bretagne..., op.cit, p309.